الانسداد السياسي في العراق: الاسباب والنتائج وآفاق المستقبل

ايمان مهدي صالح أ.د. خيري عبد الرزاق محمد
amoaeman@gmail.com muthanakhairi@yahoo.com
كلية الامام الكاظم للعلوم الاسلامية الجامعة / قسم العلوم السياسية

الملخص :

المهمة الموكلة إلى النخب الحاكمة في العراق هي بناء البنية المؤسسية الحاكمة وبناء الهوية الوطنية وتعزيز المؤسسات الديمقراطية التي تعطي الشرعية للدولة والنخبة الحاكمة وتعزز اللحمة الوطنية ، ولكن الفشل الذي كانت تعاني منه النخب الحاكمة كثيراً ما اوصل الى الانسداد السياسي بسبب التناحر وعدم قبول الاخر وسيطرة الهويات الفرعية على الهوية الوطنية العراقية مما ترك اثراً بالغا على حاضر ومستقبل البلد، وتبرز اهمية الدراسة في انها تسلط الضوء على موضوع شائك وحساس خصوصاً وانه يضغط على كاهل العراقيين ويجعلهم يعانون من الفقر والعوز بسبب الانسداد السياسي الذي اثر بشكل كبير على الحالة الاقتصادية لأبناء الشعب العراقي، وهدفت الدراسة الى طرح الاسباب التي ادت الى الانسداد السياسي وسبل معالجتها وكذلك الى مناقشة النظم الحزبية والانتخابية واثرها على مستقبل البلاد، و مناقشة السبل الكفيلة وطرح الحلول لمشكلة مثلت منعرج خطير في تاريخ البلاد وترك العراق يعاني من ازمات متكررة ، وقد طرحت الدراسة اسئلة كان من اهمها ما هو الانسداد السياسي؟ وما هي النظم السياسية؟ وكان الفرضية للدراسة ان مصطلح الانسداد السياسي يعني بقاء النظام السياسي مغلقاً على مجموعة محددة من المكونات فقط، فيرتبط الوصول الى ذلك النظام بالولاء للدوائر المحيطة بمجموعة السلطة وأصحاب القرار، ويبقى مستقبل البلاد رهيناً بتوجهات هذه المجموعة التي تشكل جوهر النظام ، ويلعب النظام الانتخابي دوراً كبيراً في رسم الخارطة الحزبية لأي دولة ديمقراطية وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج كان من ابرزها ان الانسداد السياسي من ابرز اسبابه هو غياب الهوية الوطنية عند النخب وتغليب المصالح الشخصية على مصلحة البلاد اثر بشكل كبير على مستقبل العملية السياسية، وبسبب توالي سيطرة الاحزاب على العملية السياسية وبقائهم لأكثر من دورة انتخابية اثر على مشاركة المواطنين في الانتخابات نتيجة فقدان الثقة بالعملية السياسية التي بقيت اسيرة لشخوص معينة استحوذت على السلطة.

الكلمات المفتاحية: الانسداد السياسي، النظم السياسية، النظم الحزبية، النظم الانتخابية.

تاريخ الاستلام : ٢/٩/ ٢٠٢٤	تاريخ القبول: ٢/١١/ ٢٠٢٤	تاريخ النشر: ١/١٢/ ٢٠٢٤

Political deadlock in Iraq: causes, consequences and future prospects

Iman Mahdi Saleh amd
amoaeman@gmail.com
Prof. Dr. Khairy Abdel Razzaq Muhammad
muthanakhairi@yahoo.com
Imam AL-Kadhum University of Islamic/ SciencesDepartment of political Science

Abstract:

The task entrusted to the ruling elites in Iraq is to build the ruling institutional structure, build national identity, and strengthen democratic institutions that give legitimacy to the state and the ruling elite and strengthen national cohesion, but the failure that the ruling elites suffered from often led to political blockage due to rivalry, lack of acceptance of the other, and the control of subsidiary identities. on the Iraqi national identity, which had a profound impact on the present and future of the country, The importance of the study is highlighted in that it sheds light on a thorny and sensitive topic, especially since it puts pressure on the hearts of Iraqis and makes them suffer from poverty and destitution due to the political blockage, which has greatly affected the economic situation of the Iraqi people. The study aimed to present the reasons that led to the political blockage and ways to address it, as well as to Discussing party and electoral systems and their impact on the future of the country, and discussing ways to provide solutions to a problem that represented a dangerous turning point in the country's history and left Iraq suffering from repeated crises, The study raised questions, the most important of which was: What is political blockage? What are the political systems? The hypothesis of the study was that the term political blockage means that the political system remains closed to a specific group of components only, so access to that system is linked to loyalty to the circles surrounding the group of power and decision makers, and the future of the country remains dependent on the orientations of this group that constitute the core of the system, and the electoral system plays a major role in Drawing the party map for any democratic country, The study reached several results, the most prominent of which is that the political blockage is one of the most prominent causes of the absence of national identity among the elites and the prioritization of personal interests over the interests of the country, which greatly affected the future of the military operation, and because of the parties' continued control over the political process and their survival for more than one electoral cycle, this affected participation. Citizens in the elections as a result of the loss of confidence in the political process, which remained captive to certain people who seized power.

Keywords: political blockage, political systems، party systems, electoral systems.

المقدمة :

أصبح الانتماء العرقي والطائفي هو المحرك الرئيسي للبنية المؤسسية والتوجهات السياسية بعد عام ٢٠٠٣. وتم توزيع المناصب الحكومية والإدارية على أساس عرقي وطائفي. ولطالما تم الإشادة بهذا النهج والاحتفاء به باعتباره الطريقة الوحيدة لقيادة البلاد. وقد ظهر الانقسام المجتمعي واضحا في تركيبة الأحزاب السياسية وأهدافها وفي المناقشات الضيقة في مجلس النواب وفي أجواء كهذه، أصبح التركيب العرقي والطائفي جزءاً أساسياً من البنية السياسية، واكتسب مكانة بارزة في الوعي الشعبي. وهذا هو التفسير الوحيد لسبب صمود الدولة العراقية على مدى ثمانين عاما، ولماذا انهارت بهذه السرعة بعد عام ٢٠٠٣، وبغض النظر عن أوجه التشابه والاختلاف بين العراق قبل عام ٢٠٠٣ وبعده، فإن الحقيقة التي تظهر من خلال دراسة السياسة والتاريخ العراقي هي أن المشروع العراقي يتكون بشكل أساسي من ثلاثة مشاريع وظيفية. منفصلة ولكنها مترابطة، وكان كل منها هدفاً لأجندة محددة، لكنها كانت تهدف إلى هدف واحد أكبر: الحفاظ على الدولة الوطنية العراقية. وكانت المهمة الموكلة إلى النخب الحاكمة في العراق هي بناء البنية المؤسسية الحاكمة وبناء الهوية الوطنية وتعزيز المؤسسات الديمقراطية التي تعطي الشرعية للدولة والنخبة الحاكمة وتعزز اللحمة الوطنية، ولكن الفشل الذي كانت تعاني منه النخب الحاكمة كثيراً ما اوصل الى الانسداد السياسي بسبب التناحر وعدم قبول الاخر وسيطرة الهويات الفرعية على الهوية الوطنية العراقية مما ترك اثراً بالغا على حاضر ومستقبل البلد وتركه في دوامة خطيرة تنذر بشؤم كبير.

اهمية البحث:

تبرز اهمية الدراسة في انها تناقش الانسداد السياسي الذي أثر بشكل فعال في تعطيل الحياة وتسبب بالحاق الضرر بحياة الشعب العراقي واثر على الحالة الاقتصادية لجميع اطياف الشعب العراقي.

اشكالية البحث:

السؤال الاصلي: ما هو الانسداد السياسي؟ وما هي النظم السياسية؟

الاسئلة الفرعية:

١. ما هي ظاهرة الانسداد السياسي في النظم السياسية وما هي الأسباب والنتائج؟
٢. ما هي ظاهرة الانسداد السياسي في العراق؟ وما هي اسبابه؟ وما هي نتائجه؟ وما هي الآفاق المستقبلية للانسداد السياسي؟

فرضية البحث:

الفرضية الاصلية: أن مصطلح الانسداد السياسي يعني بقاء النظام السياسي مغلقاً على مجموعة محددة من المكونات فقط، فيرتبط الوصول الى ذلك النظام بالولاء للدوائر المحيطة بمجموعة السلطة وأصحاب القرار، ويبقى مستقبل البلاد رهيناً بتوجهات هذه المجموعة التي تشكل جوهر النظام، ويلعب النظام الانتخابي دوراً كبيراً في رسم الخارطة الحزبية لأي دولة ديمقراطية.

الفرضيات الفرعية:

١. الانسداد السياسي معضلة كبيرة تصيب النظام السياسي سببها غياب الهوية الوطنية وتغليب الهويات الفرعية والطائفية والقومية على مصلحة الوطن.
٢. الدور الإقليمي والدولي الذي لعبته الولايات المتحدة وبعض دول الجوار في تصعيد الأزمة السياسية في العراق كان له الاثر البالغ في الانسداد السياسي ووصول شخصيات اثرت المصلحة الشخصية على مصلحة الوطن.

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق الأهداف المرجوة.

المقدمـــة:

اتسم العراق بتركيبة ديموغرافية متعددة الجنسيات والأديان والمذاهب والعشائر، فضلاً عن الهويات الاجتماعية والثقافية الأخرى. وهذا التنوع تنوعاً متناغماً ونعمة لبناء قاعدة صلبة في عراق موحد إذا توفر نظام سياسي يقوم على مبادئ وسلوك عقلاني، وتشريعات ومؤسسات تضمن حق التنوع والاعتراف بالآخر، وعلى أساس المشاركة في الحياة وإدارة الشؤون العامة على أساس المواطنة دون تمييز، وعلى أساس المساواة الكاملة أمام القانون ، ولكن في غياب هذه الضروريات، كلياً أو جزئياً، فإن هذا التنوع سيكون غير متناسق، وسبباً لتقسيم العراق، وعاملاً في استمرار ضعفه، وسيتم تقسيم هذة الدراسة الى مبحثين الاول اسباب ونتائج ظاهرة الانسداد السياسي والمبحث الثاني الافاق المستقبلية للنظام السياسي في ضوء ظاهرة الانسداد السياسي.

المبحث الأول

اسباب ونتائج ظاهرة الانسداد السياسي

ان ما يميز المجتمع العراقي هو تعدد مكوناته المنظمة في دولة واحدة ولكن مع وجود مشكلة مهمة وهي أن هذه المكونات تفتقر إلى مبدأ التوافق الذي هو الأساس الذي يقوم عليه التوافق في مسألة شكل الدولة والمصالح المشتركة. منذ نشأة النظام السياسي لم يتمكن من إدارة الخلافات والسيطرة على الصراع القائم بين المجموعات المختلفة. إن تأجيج النزعات الطائفية من جهة والقبلية من جهة أخرى، بالإضافة إلى الصراعات السياسية الناجمة عنها، يقف عائقاً أمام مجتمع سياسي أوسع من التجانس الاجتماعي. بمعنى آخر، لعبت ظاهرة التعددية المجتمعية في العراق دوراً مؤثراً في حالة عدم الاستقرار السياسي، لأن هذه التعددية لم تتم وفق مبدأ احترام الحقوق وحق المشاركة للجميع وفق منطق الإدارة

السلمية للاختلاف. ونتيجة لهذا الصراع تحولت الدولة إلى أداة لفرض صيغة التوافق القسري لخلق الانسجام الاجتماعي. إن الوحدة السياسية بين الفرد والدولة إجماع قد ينفجر في أي لحظة إذا اشتدت مستويات القلق والتوتر داخل المجتمع. (هادي ٢٠١٦ ، ٥٥١) .

من أهم وظائف الهوية الوطنية حماية الكيان السياسي والاجتماعي والاقتصادي من أي محاولة لتدميره، وحتى لا يتعارض هذا المكون مع حرية الرأي، كما قد يقف ضد أي اجتهاد أو تغيير قد يكون ضروري، وبما أن الحرية تعني المسؤولية، فمن الممكن أن يكون شرط التعبير عن أي آراء متناقضة هو أن يكون في شكل دعوة سلمية ومن خلال المؤسسات الدستورية، وأن يعهد بالفصل في أي اتهام من هذا القبيل إلى جهة محايدة ونزيهة تتمثل بالقضاء المستقل. وأخيرا يمكن القول إن خيار بناء الهوية الوطنية العراقية هو الأكثر تعبيرا عن تاريخ العراق المعاصر، والأكثر التزاما بالواقع الاجتماعي والسياسي الحالي في العراق. كما نأمل أن يكون هذا الخيار هو الأكثر ضمانا لمستقبل عراق موحد مزدهر يسوده السلم الاهلي. ويعيش هناك مواطنون عراقيون أحرار متساوون ومتساويون في الحقوق والواجبات. كما أنه اختيار هوية بمضمون سياسي وطني يغلق الباب أمام الدكتاتوريات إلى الأبد. وفيها يتمتع المظلوم بالإنصاف والعدالة، دون أن تسمح هذه الهوية بخلق مظالم جديدة لأي طرف آخر. (محمد ، ١٤) .

وسيتم تقسيم هذا المبحث الى ثلاثة مطالب الاول اسباب الظاهرة والمطلب الثاني نتائج الظاهرة وفي المطلب الثالث انعكاسات الظاهرة على العملية السياسية.

المطلب الأول: ظاهرة الانسداد السياسي

يجدر الإشارة الى انه لكل نظام سياسي معوقات تحد من فعاليته، وتختلف هذه المعوقات باختلاف العوامل الذاتية للنظام، والتي تتمثل في التركيبة السكانية، وكمية ونسبة الموارد الطبيعية وتعددها، ومستوى التنمية الذي ينتهجه النظام السياسي، والعوامل الموضوعية التي يمثلها العامل الخارجي وعلاقة النظام السياسي بالأنظمة السياسية المجاورة وعلاقته بالمنظمات الإقليمية والدولية وغيرها. يعاني النظام السياسي العراقي قبل عام ٢٠٠٥ وبعده من ثلاث معوقات رئيسية: الديمقراطية التوافقية ، والفساد والإرهاب .

المطلب الثاني: نتائج ظاهرة الانسداد السياسي

سوف نستعرض أهم النتائج التي سببتها هذه الظاهرة في العراق بعد ٢٠٠٥:-

اولا: اثار الارهاب المجتمعية والسياسية :

إن القتل وتدمير حياة الإنسان هو أحد نتائج العمليات الإرهابية والعنف الطائفي الذي سادت العراق بعد عام ٢٠٠٥ ويحمل في طياته العديد من الأهداف اللاإنسانية منها: خلق حالة من الذعر والخوف بين المدنيين وخلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار في المجتمع وكذلك النظام السياسي.

وإرسال رسائل مفادها أن النظام السياسي لا يرتكز على الشرعية الكاملة بسبب وجود معارضة قد تمارس هذه التصرفات. ويكاد يكون التغيير الديمغرافي أحد أبرز أهداف التنظيمات الإرهابية. وهنا التغيير الديمغرافي هو لعنصر من مكونات المجتمع العراقي، وهو "العرب الشيعة" الذين يمثلون الأغلبية في بناء المجتمع. العراقيون، من خلال استهدافهم ومناطقهم بشكل واضح، واستمرار وزيادة استهداف المكون سيؤدي، نتيجة لذلك، إلى تغيير ديمغرافي في نسبة السكان بشكل عام ونسبة المكون الشيعي بشكل خاص، وقد يأتي هذا الأمر مع مرور الوقت إلى تغير ديموغرافي على مستوى العملية السياسية، عندما ينشأ شعور لدى الناخبين المستهدفين بأن النظام السياسي والقوى السياسية غير قادرة على توفير الأمن في المناطق التي يسكنونها، والمؤسسات من النظام السياسي يكتفون بتقديم التعزية أو التوجيه، من خلال تشكيل لجنة تحقيقية لمعرفة التقصير الذي يحدث في الأجهزة الأمنية. إن ضعف مؤسسات النظام السياسي واضح، وهو ما ينعكس في فاعليته بشكل عام.

ويصاحب ذلك زيادة في ظاهرة اليتم والترمل، وهو أمر مرهق. ومن شأن انعدام الشعور بالأمان والطمأنينة أن يقلل من العدد الإجمالي للملتحقين بالمدارس، وخاصة الفتيات، كما يدفع العديد من الأطفال دون سن الرشد إلى العمل لدعم أسرهم التي فقدت معيلها (المعموري ، ٧٢-٧٣).و ان هذا يؤدي إلى خلق مجتمع يقوم على الظواهر السلبية التي تبدأ بالتفكك الأسري والجهل والفقر والفساد الاجتماعي. ومخرجات هذا المجتمع، إذا استوعبت مؤسسات النظام السياسي هذه المؤشرات، ستنتج فعلياً مجتمع مخاطر لا يمكن استيعابه لاحقاً. وأظهرت التقارير أن عدد الوفيات في العراق بعد عام ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠٠٧ بلغ ٧٠٤١٤ (ساسة بوست ٢٠١٦) وقد بينت بيانات منظمة الامم المتحدة من خلال منظمة يونامي اعداد القتلى منذ عام ٢٠٠٨ والسنوات التي تلتها وهو ما موضح بالجدول ادناه .

جدول (١) : اعداد القتلى منذ عام ٢٠٠٨ والسنوات التي تلتها

السنة	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
الاعداد	٦٧٨٧	٣٠٥٦	٢٩٥٣	٢٧٧١	٣٢٣٨	٧٨١٨	١٤١١٧	٦٨٥٠

ثانيا: النزوح

يعرف النازحون داخلياً بحسب المبادئ التوجيهية التي أصدرتها المنظمة الدولية UN بأنهم ((الأشخاص أو المجموعات الأشخاص الذين أكرهوا ،أو قسروا على الهرب ، أو ترك منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة ، كنتيجة أو بهدف تجنب آثار الصراعات المسلحة أو حالات العنف الواسع أو إنتهاك

حقوق الأنسان أو الكوارث لطبيعية أو البشرية وهؤلاء الأشخاص لم يعبروا حدوداً دولية معترفاً بها » (محمود ٢٠١٤ ، ٤١).

وقد أدى النزوح إلى أن تكون بعض المناطق مكوناً اجتماعياً، وهو جزء من عملية تفريق المكونات الاجتماعية وعزلها بشكل غير قانوني من خلال العنف الطائفي، الذي بدأ يتضح بشكل كبير بعد عام ٢٠٠٥، وتحديداً في عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، وبعد ١٠حزيران٢٠١٤ أصبح أعظم موجة نزوح في تاريخ العراق حيث أعلنت المنظمة الدولية للهجرة في العراق عبر رئيسها توماس لوثر فايس أن معدل النزوح منذ ١ كانون الثاني ٢٠١٤ حتى ٣١ آذار ٢٠١٦ في العراق تجاوز ٣,٤١٨,٣٣٢ مليون نازح (الامم المتحدة ٢٠١٦) نتيجة العمليات العسكرية التي يقوم بها الجيش العراقي والحشد الشعبي وفصائل العشائر ضد تنظيم داعش الارهابي. وهذه المشاكل ستؤدي في الواقع إلى عدم استقرار النظام السياسي معنوياً ومادياً. ويتجسد الجانب الأخلاقي في الشعور الذي يتشكل في المجتمع من خلال عدم قدرة النظام السياسي ومؤسساته الأمنية المختلفة على تحقيق الأمن والتقدم ضد الإرهاب وأساليبه المختلفة. ويؤدي هذا الشعور إلى انعدام الثقة في النظام السياسي وبالمجتمع يمكن أن يتجسد الجانب المادي في عدة أمور، منها:

١. زيادة الإنفاق الأمني على حساب القطاع العام والخدمي والإنتاجي. وهذا لا يعني إلا المزيد من الخلل في توزيع الموارد على المواطنين. وهذا لا يعني إلا زيادة عبء الحياة اليومية على المواطن العادي، الذي يفكر أولاً في احتياجاته الضرورية. في ذلك الوقت، لم يخطر بباله. مبرراً جدوى هذا الإنفاق الأمني/العسكري، فهذا الأمر في حد ذاته يعبر عن خلل في الشرعية التي يقوم عليها النظام السياسي (عبد الله ٢٠١٥ ، ٩٠-٩١) .

وهذا يعني أن الحكومة توجه بزيادة الإنفاق على التسليح، أو بناء قوات عسكرية إضافية، أو التجنيد العسكري أو الأمني، وما يتطلبه الجهد العسكري في الحرب ضد الإرهاب من تكثيف الإنفاق على حساب الإنفاق الاجتماعي، مما يؤدي إلى – تفاقم المشاكل الاجتماعية مثل الفقر والبطالة وتراجع المشاريع الإنتاجية (فوزي ، ٤٧-٤٨) .

٢. تراجع الاستثمارات الحكومية في المشاريع التنموية، وكذلك تراجع أو هجرة الاستثمارات الأجنبية من الأماكن التي تشهد صراعات مسلحة. وكلما امتدت الصراعات، كلما هربت رؤوس الأموال أكثر (فوزي ، ٤٨) .

٣. اعباء ماليه تشمل التعويضات، لجهة تعويض أهالي الضحايا، وتعويض الجرحى، والممتلكات الخاصة التي تعرضت للانتهاكات والتدمير. وكذلك ترميم البنية التحتية التي تضررت جراء العمليات الإرهابية والعمليات العسكرية. كل هذه الأمور وغيرها ستشكل عبئا على موازنة الدولة، وبالتالي فإن السياسة العامة التي ينتهجها النظام السياسي في العراق ستتجه نحو السياسة الأمنية في المقام الأول، الأمر الذي سيؤدي إلى تراجع السياسات الأخرى. ويكمن السبب في أن الإرهاب هو العائق الأكبر أمام فعالية النظام السياسي بشكل عام. ومع هذه العوائق وعدم قدرة النظام السياسي على معالجتها ومعالجة الأزمات الاجتماعية الأخرى، كأزمة الهوية وأزمة التغلغل وأزمة الثقة وأزمة الشرعية الأدائية، وأزمة التوزيع، فإن النظام السياسي العراقي تم تصنيفها كأحد الأنظمة الفاشلة بحسب الخصائص التي رسمها صندوق السلام العالمي "صندوق السلام"، وهي خصائص الدول الفاشلة من بينها (الزبيدي ٢٠١٣ ، ١١١):

أ. عدم مقدرة الحكومة المركزية على فرض سلطتها على أراضيها الوطنية وتأمين حدودها واحتكار هذه المهمة.

ب. لا يتمتع بالشرعية اللازمة للحكم، وانتشار الفساد وعدم تداول السلطة.

غياب أو ضعف أنظمتها القانونية وتهديد وحدتها واستقرارها بسبب الانقسامات العرقية والدينية الحادة، وتم وضع هذه الخصائص في ١٢ مؤشراً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وعسكرياً تتراوح قيمة مؤشرها بين (٠ – ١٠). وفي عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ احتل العراق المركز الرابع عالميا، وفي عام ٢٠٠٧ تقدم العراق إلى المركز الثاني بعد السودان الذي تصدر الدول الفاشلة ثم تراجع وبعد عام ٢٠٠٨، وبسبب تحسن الأمن وزيادة الثقة في الحكومة، احتلت المرتبة السادسة بعد عام ٢٠٠٩، والسابعة عام ٢٠١٠، والتاسعة عام ٢٠١١. وبحسب مؤشر فعالية الحكومة الصادر عن البنك الدولي لقياس قدرة الحكومة على إدارة الحوكمة والتدابير تصورات المفاهيم (جودة الجهاز البيروقراطي، تكاليف المعاملات، جودة الرعاية الصحية، درجة الاستقرار الحكومي)، وتتراوح قيمة المؤشر بين – ٢.٥ و+٢.٥، والقيم الأعلى هي الأفضل، وذلك النظام حصل السياسي العراقي على مؤشر –١.٦٥ في عام ٢٠٠٥ و – ١.٢٦ في عام ٢٠٠٩ (الزبيدي ، ١١٢–١١٣) وأخيرا، لا يمكن وصف النظام السياسي العراقي بأنه نظام سياسي ناجح قادر على بناء دولة ناجحة لأن بناء الدولة يتطلب وجود نظام سياسي فعال قادر على استيعاب كافة المشاكل الاجتماعية مهما كان نوعها وحجمها، وترتكز فعاليته مباشرة من خلال عمليات

التبادل الشامل بين المجتمع، ويتم النظام السياسي من خلال خطط وبرامج تعرف بالسياسة العامة. ولذلك فإن فعالية النظام السياسي العراقي لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال السياسات العامة التي بدورها ستحقق الشرعية الكاملة وبالتالي تحقيق الاستقرار.

المطلب الثالث: انعكاسات الظاهرة على العملية السياسية

تؤثر أزمة الانسداد السياسي على جوهر فكرة الدولة نفسها، وتهيئة الظروف التي تتطلبها ممارسات الدولة المختلفة عبر مؤسساتها المختلفة، بمعنى آخر، يمكن لثقافة النظام السياسي أن تصبح هي الثقافة السائدة في المجتمع، وتسمح بتجديد النخب السياسية، بالإضافة إلى قضايا ومضمون السياسات الداخلية والخارجية العامة ، فإن سلوك النظام وديناميكياته قد تكون إما عوامل لإشعال الطائفية أو محددات لبناء ديمقراطي سليم، مع التركيز على الأداء الحكومي، والأداء التشريعي، والقضاء، والقدرة على مواجهة المشاكل السياسية والاقتصادية، والقدرة على الحد من الفساد وغيره، وسيتم استعراض واقع فعالية الدولة العراقية. وقدرتها في ظل الطائفية السياسية ومن ثم تداعياتها على الانتخابات العامة في عام ٢٠١٨.

المبحث الثاني

الافاق المستقبلية للنظام السياسي في ضوء ظاهرة الانسداد السياسي

يؤدي الأداء المؤسسي دورا كبيرا في إبراز نجاح الدولة أو فشلها وفي تأمين فاعلية نظامها السياسي وبقائها من خلال مسؤوليتها العليا في رسم السياسة العامة وإدارة شؤون المجتمع وتمتعها بقدرات تميزت بها عن غيرها من المؤسسات الأخرى ، لذلك فإن تحقيق الفاعلية لضمان بقاء أي نظام سياسي ديمقراطي واستقرار الدولة ، وسيتم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين ، الاول محددات اداء النظام السياسي وفي المطلب الثاني محددات النظام الحزبي. وفي المطلب الثالث الافاق المستقبلية.

المطلب الأول: محددات اداء النظام السياسي العراقي.

النظام السياسي ((هو بناء سياسي مؤسسي، تتفاعل في إطاره الداخلي، بنى ذات علاقة متشابكة متداخلة، وظيفتها تحقيق التوازن في المجتمع أو إنه ، مجموعة عناصر مهمتها الإبقاء على المجتمع من حيث هو كيان حي قائم بذاته تديره سلطة سياسية، ومن هذه العناصر التي يتألف منها النظام السياسي هي: التنظيمات السياسية، والقواعد السياسية، والعلاقات السياسية، والوعي السياسي، ويؤثر كل من هذه العناصر في الآخر ويعتمد عليه)). (الساعدي ٢٠١٣ ، ٢٣) ومن خلال هذه التعريفات يمكننا أن

نلاحظ أن النظام السياسي عبارة عن بنية مؤسسية تقوم على المؤسسات، وتتفاعل هذه المؤسسات مع بعضها البعض من أجل تحقيق التوازنات والحفاظ عليها في إطار الدولة، ونظراً لأهمية المؤسسات الحكومية في المجتمع ودورها المحوري في تنفيذ السياسات الحكومية، فإنها تكتسب مكانة خاصة وينظر إليها المواطنون بشيء من الاحترام أو الرهبة أحياناً، إن وجود المؤسسات داخل الدولة لا يكفي لتحقيق فعالية النظام السياسي إلا إذا اتسمت تلك المؤسسات بمجموعة من الخصائص التي من شأنها أن تساهم بشكل كبير في إرساء سياسة عامة جيدة، تؤدي في الواقع إلى تفاعل المجتمع مع النظام السياسي.

المطلب الثاني: محددات النظام الحزبي.

تعد المشاركة السياسية أحد مقومات فاعلية النظام السياسي وضمانة لاستمرارية عمله في حدود الدولة، فالمشاركة السياسية بوصفها ((سلوكاً سياسياً يمارسه المواطنون طواعية للمساهمة في صنع السياسة العامة، وإتخاذ القرارات على المستويات كافة، وإختيار النخب الحاكمة في مختلف المواقع، ومراقبة الأداء الحكومي، والتعبير عن الآراء في وسائل الإتصال المختلفة حول القضايا التي تفرض نفسها على أجندة اهتمامات الرأي العام ، وترتبط ممارسة هذا السلوك بما يتمتع به المواطنون من وعي بحقوقهم وواجباتهم السياسية ودرجة اهتماماتهم بالمجريات السياسية على أرض الواقع ، واتجاهات الأفراد وآرائهم نحو مفردات البيئة السياسية المحيطة بما تشمل عليه من نخبة حاكمة وأحزاب سياسية ونظام انتخابي وما تتبناه الدولة من تشريعات وقوانين و أطر مؤسسية لتنظيم الممارسة الديمقراطية)). (عبد الغفار ٢٠٠٩ ، ٥٨-٥٩) .

ومن خلال ما تقدم نستطيع أن نستنتج تعريفاً للمشاركة السياسية وهي ((مجموعة الأنشطة أو الجهود الفعالة التي تصدر بشكل إرادي او موجه في اختيار شكل النظام السياسي أو النخب السياسية والحكومية أو السياسيات العامة التي ترسمها المؤسسات الحكومية ، عبر قنوات متعددة كالأحزاب السياسية أو منظمات المجتمع المدني أو جماعات الضغط أو وسائل الاتصال ، بموجب آليات الاستفتاء أو التصويت والترشيح والاعتصام والتظاهر)).

المطلب الثالث: الافاق المستقبلية

هنالك ثلاث احتمالات لما ستؤول اليه مشكلة الانسداد السياسي في العراق:

اولاً : ستستمر هذه الحالة اي بقاء الوضع على ما هو عليه، ولماذا؟

بعد التغيير الذي حدث عام ٢٠٠٣ بسقوط النظام السابق، بدأت في العراق عملية سياسية ونظام سياسي يعتمد على الآليات الديمقراطية باعتبارها الوسيلة الوحيدة للوصول إلى السلطة وانتقالها سلمياً،

وتوفر هذه الآلية الديمقراطية فرصا متساوية للقوى السياسية في سعيها للوصول إلى السلطة إذا كانت أطرها وقواعدها الدستورية التي اعتمدتها من قبل القوى السياسية (الدليمي ٢٠١٢) ، وتأتي الانتخابات في مقدمة الآليات الديمقراطية وأهم مرتكزاتها.

ولهذا تكتسب الانتخابات أهمية كبيرة لأن نتائجها تنطوي على كل ما يتعلق بتحديد ممثلي الشعب في مجلس النواب الذين يصوتون على منح الثقة لأعضاء الحكومة.

إن المشاركة الواسعة للناخبين في الانتخابات تعزز شرعية العملية السياسية والنظام السياسي ومن هم في السلطة، وكلما فقدت ثقة الناخبين بجدوى الانتخابات وبأنها لن تؤدي إلى تحسين الوضع الاقتصادي والأمني والخدمي للمواطنين، كلما رافق ذلك عزوف عن المشاركة فيها.

ولذلك لا بد من بذل كل الجهود لضمان إجراء الانتخابات في كافة مراحلها بشفافية ونزاهة عالية، مما يعزز ثقة المواطن بالعملية الانتخابية ونتائجها (بيتهام ٢٠٠٧) ، وبالتالي تعزيز ثقته بالعملية السياسية.

وبسبب عدم رضا شريحة كبيرة من المواطنين عن النظام الانتخابي المعتمد، تراجعت نسبة المشاركة في الانتخابات مع كل انتخابات حتى وصلت إلى (٤٤.٥%) في انتخابات ٢٠١٨، بعد تسجيل نسب مشاركة أعلى في الانتخابات التي سبقتها كما سجلت في انتخابات ٢٠١٤ (٦٠%) وفي انتخابات ٢٠٠٥ (٧٠%)، وهو ما يشير إلى استياء واسع لدى المواطنين من النظام الانتخابي، وأن الانتخابات بالآليات المستخدمة لن تنتج تغييراً حقيقياً يمكن أن يحسن الوضع المعيشي للمواطنين، فضلاً عن تحسين الخدمات والوضع الأمني، وغيرها من الأمور المتعلقة بحياة المواطن.

كما يؤثر النظام الانتخابي المعتمد بشكل كبير على العملية السياسية واستقرارها (علاي ٢٠١٢ ، ١٠٧)، ويؤثر على اختيار أعضاء البرلمان القريبين من التمثيل الحقيقي لإرادة الناخب العراقي.

وبشكل عام فإن اختيار النظام الانتخابي لا يعبر بشكل حقيقي عن إرادة الناخب، وذلك لأحد سببين (العيساوي ٢٠١٣ ، ١٥٤):

- عدم المعرفة الكافية لدى ممثلي القوى السياسية في السلطتين التنفيذية والتشريعية للنظام الانتخابي وملاءمته للواقع السياسي والاجتماعي للمجتمع.
- يختار ممثلو القوى السياسية النظام الانتخابي الذي يحقق مصالحهم من حيث تحقيق أفضل النتائج الانتخابية لهم.

ومن المهم أيضاً لاستقرار العملية السياسية والنظام السياسي أن يوفر النظام الانتخابي والإطار القانوني فرصاً عادلة للقوى السياسية لتحظى بفرصة الفوز في الانتخابات، وأن يوفر الفرص الكافية للقوى السياسية التي لم تتمكن من الفوز في الانتخابات لتحظى بنفس الفرصة في الانتخابات المقبلة، إن هذه الفرص والمساواة التي توفرها الانتخابات، وضمان التداول السلمي للسلطة، تؤكد عدم قبول اعتماد أو اللجوء إلى أي وسيلة أخرى للوصول إلى السلطة، وقد حظيت انتخابات عام ٢٠٠٥ بمشاركة شعبية واسعة من الشعب العراقي، إذ بلغت نسبة المشاركة نحو (٨٠%) من عدد الناخبين (داغر ٢٠١٨) لدرجة أنهم نالوا الإعجاب من المجتمع الدولي بشجاعة العراقيين وحرصهم على المشاركة في الانتخابات (دايموند ٢٠٠٧) وقدرتهم على المشاركة في الانتخابات، والرغبة في إنجاح التجربة الديمقراطية والعملية السياسية.

فالنظام الديمقراطي هو الذي يوفر مساحة كبيرة للشعب للمشاركة في الحياة السياسية، كما أنه مصدر السلطة، مما يحقق درجة كافية من التأثير على الرأي العام.

يقوم النظام الديمقراطي على عدة أسس، منها (صابر ٢٠١٤ ، ١٣١-١٣٢):

١. وجود التعددية الحزبية.
٢. اعتماد مبدأ الأغلبية الذي يتبعه التعبير الواسع عن رأي أغلبية الشعب.
٣. اللجوء إلى الدستور هو القانون الأعلى. ويحدد وينظم صلاحيات السلطات، ويضمن حقوق المواطنين وواجباتهم.

ولهذا السبب من المهم أن تبدي القوى السياسية الاحترام الكافي للدستور، وأن تعترف بسيادته على كافة القوانين والقرارات والاتفاقات السياسية.

٤. اعتماد مبدأ التداول السلمي للسلطة وفق ما تحدده نتائج الانتخابات.

تحظى الانتخابات بأهمية كبيرة للعملية السياسية في العراق التي تأسست بعد عام ٢٠٠٣، إذ لا يمكن الحديث عن ديمقراطية ناجحة دون إجراء انتخابات ناجحة وحرة ونزيهة في جميع مراحلها، والتي لا يشوب نتائجها أي شك، كما أن اعتقاد الناخب بأن النظام الانتخابي لا يعبر بدقة عن توجهاته الحقيقية من شأنه أن يقلل من نسبة المشاركة في الانتخابات، وهو مؤشر غير مرغوب فيه، خاصة عندما تنخفض نسبة المشاركة بشكل كبير، تعتبر نسبة المشاركة في انتخابات مجلس النواب ٢٠١٨ مؤشرا ينبغي أخذه بعين الاعتبار وإعطائه اهتماما كبيرا، لذلك، من المهم العمل على كل ما من شأنه تعزيز ثقة

الناخبين في العملية السياسية بشكل عام والانتخابات بشكل خاص، بما في ذلك تعديل النظام الانتخابي بما يحقق الرضا الشعبي عنه.

ثانياً: هل سيتم الحد من هذه الظاهرة وكيف؟

تقوم الديمقراطية التوافقية على أربعة عناصر، العنصر الأول هو الحكم من خلال تشكيل تحالف واسع يشمل القادة السياسيين الذين يمثلون المكونات الرئيسية لمجتمع تعددي، والعنصر الثاني هو الفيتو المتبادل أو ما يسمى بقاعدة الأغلبية التوافقية "الضامنة لحقوق الأقلية"، أما العنصر الثالث فهو اعتماد التناسب كمعيار أساسي للتمثيل السياسي وكذلك التعيينات في مجال الخدمة المدنية، أما العنصر الرابع فهو درجة عالية من الاستقلالية التي يتمتع بها كل قطاع في إدارته لشؤونه الداخلية (ليبهارت ٢٠٠٦ ، ٤٧) .

يتم اللجوء إلى الديمقراطية التوافقية باعتبارها "شكل من أشكال الديمقراطية التوافقية القائمة على مشاركة أغلبية القوى السياسية والمجتمعية في السلطة والبرلمان بما يضمن تمثيل التعددية من خلال تحالفات سياسية مع توزيع المناصب والموارد الحكومية والإدارية، والملاحظ غياب المعارضة السياسية فيها"، كما أن اتخاذ القرارات وتشريع القوانين يخضع لموافقة الجميع حتى صدورها، كما أن القوى السياسية الممثلة في البرلمان لها حق النقض، خاصة في الأمور المصيرية، ولهذا تسمى الحكومة المتراضية أو المتوافقة (حافظ ٢٠١٧) .

منذ عام ٢٠٠٣، واجهت العملية السياسية في العراق العديد من التحديات، من بينها الإرهاب (شديد ٢٠١٧ ، ٥٤-٥٥) والفساد (السلمان ٢٠١٢) ، ومعارضة بعض الدول الإقليمية للعملية السياسية، إضافة إلى تحديات أخرى، من بينها التحدي الدولي.

وتعتبر معارضة بعض دول المنطقة للعملية السياسية في العراق، التي بدأت عام ٢٠٠٣، أحد التحديات التي تواجه العملية السياسية، وكانت دول مجلس التعاون الخليجي قد تحفظت على التغيير السياسي الذي حصل في العراق ونتائجه، إذ أن المعادلة السياسية التي أنتجتها العملية السياسية لم تحظى بدعمها وتأييدها، وكانت هذه الدول تخشى أن تكون الديمقراطية في العراق بداية لتغيير الأنظمة الحاكمة في تلك الدول كجزء من الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، خاصة وأن نظام الحكم في دول مجلس التعاون الخليجي موروث في عائلة واحدة، مما يجعل فكرة الديمقراطية تشكل تهديدا لتلك الأنظمة، ولهذا عملت بعض هذه الدول على إفشال العملية السياسية (الحريري ٢٠١٦) .

وبهذا المعنى، يعتبر التحدي الإقليمي من أعقد التحديات فيما يتعلق بتشكيل الحكومة ٢٠١٨-٢٠٢٢، إن تعقيد العلاقة بين القوى السياسية وعدم قدرتها على التوصل إلى تفاهم في الساحة السياسية العراقية ينبع من التأثير الإقليمي على بعض القوى والشخصيات السياسية وتوجيهها والضغط عليها لتبني

مواقف معينة، والمبالغة في رفع سقف المطالب في أي مفاوضات، وهو ما أفرز في السابق حكومات توافقية ضعيفة، وحتى الآن تشير المؤشرات إلى أن تشكيل حكومة ٢٠١٨-٢٠٢٢ لا يختلف كثيراً عن سابقاتها. (العيساوي ٢٠١٨) .

اللجوء إلى الديمقراطية التوافقية يفترض أن يكون خيارا قسريا عندما لا تسمح الظروف بخيار آخر، بسبب الانقسامات داخل المجتمع.

وما ينتقد حول الديمقراطية التوافقية هو احتمال عدم قدرتها على توفير الاستقرار السياسي والحفاظ عليه، في الديمقراطية التوافقية يتم تشكيل الحكومة من ائتلاف واسع من المكونات السياسية التي تمثل مكونات المجتمع، مما يجعل عملية اتخاذ القرار بطيئة للغاية، فكلما كان التحالف محدودا كلما كانت عملية التوافق في اتخاذ القرار أسهل (ليبهارت ، ٨٢-٨٤) .

اعتمدت القوى السياسية التوافقية منهج عمل في كل المراحل التي تأتي بعد حسم نتائج الانتخابات وتحديد أحجام الكتل السياسية بحسب ما حصلت عليه كل كتلة في مجلس النواب، وبعد ذلك جميع الكتل الفائزة في مجلس النواب تشارك في تشكيل الحكومة كل حسب حجمه في مجلس النواب، وتمنح كل كتلة عددا من الوزارات كاستحقاق انتخابي، لتسمية وزراء لشغلها وفق ما تراه الكتلة مناسبا، وهو ما جعل رئيس الوزراء مقيداً في اختيار الوزراء الذين يراهم مناسبين لشغل المناصب الوزارية، كل حسب تخصصه وملاءمته للعمل في الوزارة المعنية.

إذا كان اعتماد الديمقراطية التوافقية في مرحلة معينة ولفترة معينة لاعتبارات تتعلق بطمأنة الأقليات وتوفير الضمانات لضمان حقوقهم ومساواتهم أمام القانون، وأنها خطوة نحو تعزيز الوحدة الوطنية والتعايش السلمي ، يعتبر مبررا.

وهو الخيار الأفضل من وجهة نظر القوى السياسية الممثلة في مجلس النواب والحكوم وربما نتيجة لبعض الضغوط الدولية والإقليمية. لكن استمرار تبني التوافق أضر كثيرا بالعملية السياسية، وانعكس سلبا على أداء الحكومة، وساهم في تأخير تقديم الخدمات للشعب العراقي، وساعد على استمرار الفساد المالي والإداري.

وجاء تعزيز الديمقراطية على أساس أنها تمثل "آلية تعطي الشرعية للقرارات السياسية عندما تلتزم بمبادئ وقواعد وآليات المشاركة والتمثيل والمساءلة الصحيحة والسلمية" (هيلد ٢٠٠٦ ، ٥٠٩) .

والديمقراطية بمعناها الحقيقي هي التي تقبل الأغلبية التي تنتج عن الانتخابات، من خلال المنافسة السياسية التي تتسم بالنزاهة والحرية والعدالة والديمقراطية.

وفي العراق، لا تزال هذه التجربة في بداياتها، لكن السؤال عن مقدار الوقت الذي سيستغرقها التحول إلى تجربة ناجحة يعتمد على قدرة من هم في مواقع السلطة ومدى توفر الإرادة للقيام بذلك، ولذلك فإن عدم تحقيق الديمقراطية بمعناها الحقيقي، وعدم توفر الوعي والرغبة والإرادة الكافية لتبنيها، كان سبباً

رئيسياً في «جعل العملية السياسية مركزها، منذ عام ٢٠٠٣، وحتى الآن، على ما يسمى الديمقراطية التوافقية، التي فشلت النخب السياسية في اللعب وفق قواعدها وأحكامها، فسقطت في فخ المحاصصة على مختلف المستويات (العرداوي ٢٠١٥) وحتى الآن لا مؤشرات على التخلي عنها، بل إن كل المؤشرات تشير إلى الاستمرار في اعتماد الديمقراطية التوافقية.

حاولت بعض دول الجوار التأثير على العملية السياسية من خلال إنشاء مواقع نفوذ داخل العراق، من خلال محاولة استمالة بعض القوى السياسية أو الشخصيات السياسية والاتفاق معها على موقف ورأي محدد تجاه العملية السياسية، بما يضمن مصالح تلك الدول. وكانت هذه الدول تهدف إلى إثارة الأزمات في الساحة السياسية العراقية دون أي محاولة لحلها، بل إدخالها في حالة من الفوضى، وكل ذلك لعرقلة نجاح العملية السياسية لأنها تخشى أن يكون التغيير في العراق أمرا مرغوبا فيه ونموذج في المنطقة (الحريري ، ١٨٤) .

كما نأخذ في الاعتبار التوافقات السياسية في تشكيل الحكومات بعد عام ٢٠٠٣ وفي اتخاذ القرار وكذلك التحديات التي واجهت العملية السياسية وأثرت عليها سلباً، لدرجة أن نتائجها السلبية بدأت تتزايد وتتراكم إلى درجة تتطلب العلاج، والمقصود هنا ضرورة التخلي عن التوافقات السياسية في تشكيل الحكومة وتشريع القوانين في مجلس النواب.

ولذلك فإن الاستمرار في اعتماد التوافقات، خاصة عند تشكيل الحكومة عام ٢٠١٨، وكذلك كافة جوانب الحكومة والدولة العراقية، أصبح غير مبرر وله عواقب سلبية للغاية على العملية السياسية، خاصة بعد التظاهرات التي جرت في عام ٢٠١٨، في محافظات الوسط والجنوب صيف ٢٠١٨ بعد الانتخابات وقبل تشكيل حكومة السيد عادل عبد المهدي.

ولا يزال التوافق يشكل تهديدا كبيرا للعملية السياسية والتجربة الديمقراطية العراقية منذ عام ٢٠٠٣، إذ أن محاولة إرضاء كافة القوى السياسية التي حققت نتائج في الانتخابات تؤهلها لأن تكون إحدى الكتل الفائزة في الانتخابات، أمر لا يمكن تحقيقه، ويستمر اعتماده لما له من آثار سلبية على العملية السياسية، وهذا له تأثير سلبي على حياة المواطن العراقي. (كاظم ٢٠١٢)

وإذا كان هناك من يرى أن التوافق ضروري لبعض المجتمعات، مثل المجتمع العراقي، فهو لفترة محددة، مثل دورة انتخابية، ومن المفترض أن ينتهي بعدها، والاستمرار على هذا المنوال له نتائج سلبية تؤثر بشكل كبير على مستقبل العملية السياسية.

منذ عام ٢٠٠٣ ولمدة خمسة عشر عاما، اتسمت العملية السياسية بغلبة التوافق بين الكتل السياسية، مما أخر إقرار العديد من القوانين، وبعضها استغرق فترة من الوقت حتى الاتفاق على إقرارها ومن ثم التصويت عليها (كاظم ، ٧٦) .

وبسبب هذا التوافق وما نتج عنه من ضعف واضح في تقديم الخدمات، تراجعت ثقة المواطن العراقي بالعملية السياسية، وهو ما عبر عنه ضعف مشاركة الناخب العراقي في الانتخابات، والتي تراجعت بشكل كبير مقارنة بانتخابات عام ٢٠٠٥، وخاصة انتخابات مجلس النواب عام ٢٠١٨، وفي الوقت الذي سجلت فيه نسبة المشاركة في الانتخابات مجلس النواب العراقي عام ٢٠٠٥ نحو ٨٠% من عدد الناخبين، لكنها تراجعت في انتخابات ٢٠١٠، مسجلة نسبة المشاركة نحو ٦٠%، كما بلغت النسبة نفسها في انتخابات ٢٠١٤، وانخفضت في انتخابات ٢٠١٨ إلى نحو ٤٤.٥% من عدد الناخبين (داغر ٢٠١٨) .

وتشير التظاهرات التي خرجت في تموز ٢٠١٨، في المحافظات الوسطى والجنوبية، مثل البصرة وذي قار وميسان والمثنى والديوانية والنجف وكربلاء وبابل، إضافة إلى بغداد، إلى تراجع كبير في ثقة المواطنين العراقيين في العملية السياسية، وهو مؤشر على درجة كبيرة من الأهمية التي تتطلب اهتماما كبيرا بما تحتويه مطالب المتظاهرين، خاصة أنهم ركزوا على توفير الخدمات وفرص العمل للعاطلين عن العمل، في الواقع، إنها حقوق المواطنين التي يجب على الحكومة أن تحرص بشدة على توفيرها، كما كان من المفترض أن تعمل الحكومات السابقة على توفير الخدمات وفرص العمل دون الحاجة إلى خروج المواطنين في التظاهرات حتى تستجيب الحكومة لمطالبهم.

ثالثاً: ستتفاقم المشكلة ايضا ولماذا؟

الاستقرار السياسي هو أحد مؤشرات نجاح العملية السياسية. ويعرّف صامويل هنتنغتون الاستقرار السياسي بأنه "وجود علاقة بين المشاركة السياسية من جهة والمؤسسية السياسية من جهة أخرى، وإن اختلفت درجاتها". كما عرّفه مارتن بالدام بأنه "مفهوم غير واضح المعالم، لكنه يتحدد من خلال أربعة أبعاد أساسية هي، حكومة مستقرة، نظام سياسي مستقر، القانون العام والنظام الداخلي والاستقرار الخارجي". أما كارولينا كورفال فعرّفت الاستقرار السياسي بأنه "الاستقرار السياسي لا يعني الجمود أو عدم التغيير، بل يتمثل في كونه ميزة للنظام المؤسسي القادر على معالجة المشاكل والنزاعات بطرق سلمية مع قوة الردع ضد من ينتهك النظام العام ويخل به، ويعني أيضاً قدرة المؤسسات السياسية على الاكتفاء الذاتي، بحيث تستبع الاستمرار والعمل بشكل طبيعي في أقسى الظروف " (بوعافية ٢٠١٦) .

وتزداد فرص تحقيق الاستقرار السياسي كلما تعززت شرعية النظام السياسي وشرعية من يشغلون مناصب السلطة التنفيذية والتشريعية، وتتحقق هذه الشرعية إلى حد كبير من خلال ضمان تحقيق عدة أمور، منها:

أ. ضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة:

من أهم متطلبات تحقيق الاستقرار السياسي ونجاح العملية السياسية هو الحفاظ على حرية ونزاهة الانتخابات، اذ تمثل الانتخابات أداة تكشف اتجاهات الناس، وهي تعبير عن اختيارهم للشخص الذي وضعوا فيه ثقتهم بالتعبير عن صوتهم ومن وثقوا به في رعاية مصالحهم، ولذلك كلما اتسمت الانتخابات بالحرية والنزاهة، كلما ارتفع مستوى الرضا الشعبي عن العملية السياسية والنظام السياسي ومن هم في مواقع السلطة.

ولذلك، كلما كان هناك شك في صحة نتائج الانتخابات، فإن ذلك يؤثر سلباً على استقرار العملية السياسية.

ب. ضمان التداول السلمي للسلطة:

إن ضمان الحفاظ على مبدأ التداول السلمي للسلطة من شأنه أن يتيح الفرصة لجميع القوى السياسية للوصول إلى السلطة إذا حققت الفوز في الانتخابات، سواء كانت الكتلة الفائزة الأولى أو كانت إحدى الكتل التي فازت في الانتخابات، بحسب النظام الانتخابي المعمول به. ولذلك، لا يمكن القبول باللجوء إلى أية وسيلة غير الانتخابات للوصول إلى السلطة، ولذلك فإن ضمان التداول السلمي للسلطة يوفر الشرعية للعملية السياسية، وفي الوقت نفسه يزيد من فرص نجاح العملية السياسية ويعتبر مؤشرا إيجابيا لنجاحها.

إن التنوع الطائفي والديني والقومي الذي يتمتع به المجتمع العراقي هو مصدر قوة وليس مصدر ضعف وانقسام، لقد شهد المجتمع العراقي عبر التاريخ مساحات واسعة من التعايش السلمي بين مكوناته والتي سبقت وجود الدولة وقيامها، وقد وفر فضاء التعايش هذا فرصا كافية لتعزيز بناء المجتمع على أساس الوحدة والتفاهم وقبول الآخر، وهذا التماسك في البنية المجتمعية العراقية يعكس، في أحد جوانبه، قبول الأفراد ذوي الفطرة السليمة الذين لديهم مبدأ الشراكة في وطنهم الذي يتسع للجميع، ورباط الوطنية الذي يجمعهم يعزز ولائهم للوطن والانتماء إليه (محمد ٢٠١٤) .

ولذلك فإن الادعاء بضرورة العمل التوافقي لا يرتكز على ما يدعمه على أرض الواقع، ولعل تجربة الخمسة عشر عاماً من (٢٠٠٣-٢٠١٨) كافية لترسيخ الاعتقاد بضرورة ترك التوافقي الديمقراطية واعتماد الأغلبية حسب الاستحقاق الانتخابي سواء تعلق الأمر بالجانب التنفيذي أو الجانب التشريعي.

النهج الذي اتبع في تشكيل الحكومات السابقة اعتمد على توافق الكتل السياسية الفائزة في الانتخابات ومشاركتها في تشكيل الحكومة، ما أدى إلى إضعاف الدور الرقابي لمجلس النواب، إذ كانت الكتل السياسية تمثل في حكومة هي انعكاس للكتل السياسية في مجلس النواب، وبسبب ما سبق، كان ذلك لاعتبارات سياسية وحزبية وشخصية، وفي كثير من الحالات، تكون لبعض الكتل السياسية الأولوية على اعتبارات أخرى. (محمد ، ٣٧٣) .

وبهذا المعنى يتضح أثر التوافق في تعطيل تشريع القوانين في مجلس النواب، وكذلك تأثير التوافق في اختيار الوزراء، ويكون الأمر أكثر وضوحا عندما تبقى بعض الوزارات دون وزير لعدم وجود وزير، بسبب عدم الاتفاق على شخصية الوزير، وهذا الأمر أثر سلباً على الأداء الحكومي وأداء الدور التشريعي لمجلس النواب (البكري ٢٠٠٩) .

وبناء على ما سبق، من المهم العمل على كل ما من شأنه أن ينتج حكومة قوية قادرة على أداء مهامها بكفاءة وقدرة عالية على إنجازها، وبما يحقق تطلعات الشعب العراقي إلى حياة كريمة وآمنة وتقديم الخدمات بأفضل ما يستطيعون.

الخاتمــة :

مثل الانسداد السياسي ازمة كبيرة تمس حياة ومستقبل المجتمع وتلك الاشكالية تمثل اهم التحديات امام النظام السياسي القائم في العراق وفي ختام هذه الدراسة توصلت الى عدد من النتائج والتوصيات وهي:

اولاً: النتائج

١. الانسداد السياسي نتيجة حتمية بسبب التوجه الطائفي لأغلب النخب السياسية.
٢. سيطرة سنوات الاستبداد على مخيلة الشعب العراقي وسلب الخوف من العودة الى تلك الحقبة حرية الاختيار للمواطنين في اختيار الافضل بين الناخبين وساد مبدأ التعنصر للطائفة على حساب الهوية الوطنية.
٣. تغليب المصالح الشخصية على مصلحة الوطن عطل مسيرة البناء التي كان يأمل المواطن العراقي ان تبدأ آبان انتهاء حكم النظام السابق.
٤. سبب الفساد في مؤسسات الدولة والمحسوبية في ضياع الكثير من الاموال التي لو استثمرت بشكل صحيح لأصبح العراق في مصاف الدول المتقدمة.
٥. نتيجة سيطرة الاحزاب الحاكمة على ثروات الشعب اصبح من المستحيل على اي حزب جديد ان ينافسهم في الانتخابات نتيجة ميزانيات الاحزاب الفلكية التي تفوق قدرة اي حزب ناشئ.
٦. فقد المواطن العراقي الثقة في النخبة من الاحزاب الحاكمة نتيجة بقائهم لفترات طويلة في الحكم دون ان يقدموا اي شي يذكر مما اوصل المشاركة الفعلية في الانتخابات الى ارقام ضعيفة جداً.

٧. الفساد والسرقات الكبيرة اثرت بشكل كبير على المستوى المعيشي لأبناء الشعب العراقي فوصلت مستويات الفقر الى ارقام مخيفة.
٨. عدم وجود فرصة للخريجين الجدد اصاب الشبان العراقيين بالإحباط مما ادى الى هجرة جماعية للكفاءات العراقية، التي كلفت ميزانية الدولة الكثير دون فائدة تذكر.
٩. ضياع الهوية الوطنية والفجوة التي حدثت عام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ اودت بحياة الكثير من ابناء الشعب.
١٠. القتل على الهوية والتهجير والنزوح الداخلي والهجرة الخارجية اهم نتائج الانسداد السياسي ويتحمل تبعتها جميع النخب الحاكمة التي لم تتقي الله في دماء الشعب العراقي الذي وثق بهم وكان يحسن الظن بهم بعد سنوات الظلم والاستعباد.

ثانياً: التوصيات

١. معالجة القصور في قانون الانتخابات واعتماد القائمة المفتوحة لضمان وصول الاكفاء الى البرلمان.
٢. معالجة الفقر بشكل علمي ودقيق وواقعي ، بدون حلول ترقيعية.
٣. ايجاد سبل للعيش الكريم بما يضمن كرامة المواطنين.
٤. الاهتمام بالزراعة والصناعة بما يوفر فرص عمل لجميع ابناء الشعب العراقي.
٥. تفعيل حقوق العاملين والمزارعين والضمان الصحي.
٦. الهوية الوطنية هم اهم حل لحالة التشرذم التي يعيشها ابناء الشعب ، وسبل تقويتها ان يتم طمائنة ابناء الشعب بانهم في وطنهم بتوفير السكن لهم.
٧. الاهتمام بالتعليم ومعالجة الامية.
٨. تفعيل قانون الاحزاب وتفعيل قانون من اين لك هذا للقضاء على الفساد والمفسدين.
٩. تقليص عدد النواب الى رقم معقول اسوة ببقية الدول وتخفيض الرواتب لان امتيازات مجلس النواب السابق والحالي اصبحت عبء على ميزانية الدولة.
١٠. اعطاء السلطة القضائية السلطة المختصة بأحقاق الحق السلطة التامة دون تشضي دورها في هيئات مختلفة تحت عناوين كثيرة ، فالسلطة القضائية هي الاحق بمتابعة كل التجاوزات على المال العام.

المصادر باللغة العربية :

١. الساعدي ، علي حسين سفيح . ٢٠١٣ . الية صنع السياسة العامة في البرلمان العراقي (دراسة حالة العراق بعد ٢٠٠٣) . رسالة ماجستير (غير منشورة) . جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية .

٢. عبد الغفار ، عادل . ٢٠٠٩ . *الاعلام والمشاركة السياسية للمرأة* . الطبعة الاولى . القاهرة : الدار المصرية اللبنانية للنشر .

٣. الدليمي ، حافظ علون حمادي . ٢٠١٢ . " ديمقراطية الاحزاب واحزاب الديمقراطية لحالة العراق " . *مجلة كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد* .

٤. بيتهام ، دفيد و كيفن بويل . ٢٠٠٧ . *مدخل الى الديمقراطية الحرة العادلة* . البحرين : فراديس للنشر والتوزيع .

٥. علاي ، ستار جبار . ٢٠١٢ . *الانتخابات العراقية وتأثيرها في الاستقرار والتنمية* . بغداد : مركز الدراسات الاستراتيجية .

٦. العيساوي ، محمد عيسى . ٢٠١٣ . اثر النظام الانتخابي على الاستقرار السياسي في العراق (٢٠٠٣-٢٠١٢) . رسالة ماجستير . جامعة الشرق الاوسط – كلية الاداب .

٧. داغر ، منقذ . ٢٠١٨ . استطلاع الرأي العام حول الانتخابات العراقية . على الرابط الالكتروني التالي : https://www.washingtoninstitute.org/fikraforum .

٨. دايموند ، لاري . ٢٠٠٧ . *النصر المهدور للاحتلال الامريكي للعراق والجهود المتخبطة لاحلال الديمقراطية* . ترجمة : مركز الخليج للابحاث .

٩. صابر ، علي صباح . ٢٠١٤ . الاحتلال الامريكي للعراق واشكالية بناء الدولة . رسالة ماجستير . جامعة الشرق الاوسط – كلية الاداب والعلوم .

١٠. ليبهارت ، ارنت . ٢٠٠٦ . *الديمقراطية التوافية في مجتمع متعدد* . ترجمة : حسني زينة . بيروت : معهد الدراسات الاستراتيجية .

١١. حافظ ، عبد العظيم جبر . " التوافقية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ " . *المجلة السياسية والدولية – الجامعة المستنصرية* .

١٢. شديد ، مهدي خليل . ٢٠١٧ . " التحديات الاقتصادية للارهاب وممكنات تجفيفه مع اشارة لحالة العراق " . *مجلة المثنى للعلوم الاقتصادية والادارية* .

١٣. عبد السلمان ، هيثم . ٢٠١٢ . الاصلاح الاقتصادي والفساد في العراق . بغداد : مركز بلادي للدراسات الاستراتيجية .

١٤. الحريري ، جاسم يونس . ٢٠١٦ . *التنافس الاقليمي والدولي في العراق وانعكاساته على العلاقات الخارجية بعد الاحتلال الامريكي* . عمان : دار جنان للنشر والتوزيع .

١٥. العيساوي ، ميثاق مناحي . ٢٠١٨ . تحديات تشكيل الحكومة العراقية المقبلة .

١٦. هيليد ، ديفيد . ٢٠٠٦ . *نماذج الديمقراطية* . ترجمة : فاضل جكتر . بيروت : معهد الدراسات الاستراتيجية .

١٧. العرداوي ، خالد عليوي . ٢٠١٥ . ادارة السلطة في العراق : رؤية استراتيجية . على الرابط الالكتروني التالي : http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2015/03/08 .

١٨. كاظم ، احمد عدنان . ٢٠١٢ . " تأثير صراعات الارادات السياسية في التجربة الديمقراطية العراقية بعد ٢٠٠٣ " . *مجلة دراسات دولية* .

١٩. بيانات الامم المتحدة / يونامي . ٢٠١٦ . على الموقع الالكتروني التالي : www.uniraq.org .

٢٠. الزبيدي ، حسن لطيف . ٢٠١٢ . *ثلاثية النفط والتنمية والديمقراطية في العراق* . الطبعة الاولى . بغداد : مركز العراق للدراسات .

٢١. ساسة بوست. ٢٠١٦. على الموقع الالكتروني التالي : www.sasapost.com .

٢٢. عبد الله ، عبد الجبار احمد . ٢٠١٥ . *معوقات الديمقراطية في العالم الثالث* . الطبعة الاولى . لبنان : دار العرب للنشر والتوزيع .

٢٣. فوزي ، سامح . ٢٠١٥. التنمية والامن وتطلع المواطن واختلاف السياسات . أحوال المصرية . مؤسسة الأهرام، العدد ٥٦.

٢٤. محمد ، هيفاء احمد .٢٠١٢. اشكالية الهوية الوطنية العراقية. المجلة السياسية والدولية. العدد ٥٣.

٢٥. محمود ، مصطفى . ٢٠١٦ . *الهجرة في العراق* . بغداد : مركز بلادي للدراسات والبحوث الاستراتيجية .

٢٦. المعموري ، صادق جبر . ٢٠١٥. الارهاب والتنمية البشرية في البلدان العربية . بلا طبعة. عمان: الرضوان للنشر والتوزيع.

٢٧. هادي ، ظاهر محسن ، ونعيم حسين كزار . ٢٠١٦ . " الدولة والمواطنة : نحو مفهوم مركب للهوية الوطنية العراقية " . *مجلة جامعة بابل – كلية العلوم الانسانية* .

المصادر باللغة الانكليزية :

1- Abdul Ghaffar, Adel. 2009. Media and Women's Political Participation. First Edition. Cairo: The Egyptian-Lebanese House for Publishing.
2- Abdul Salman, Haitham. 2012. Economic reform and corruption in Iraq. Baghdad: My Country Center for Strategic Studies.
3- Abdullah, Abdul Jabbar Ahmed. 2015. Obstacles to Democracy in the Third World. First Edition. Lebanon: Dar Al Arab for Publishing and Distribution.
4- Alai, Sattar Jabbar. 2012. The Iraqi Elections and Their Impact on Stability and Development. Baghdad: Center for Strategic Studies.
5- Al-Ardawi, Khaled Aliwi. 2015. Management of power in Iraq: a strategic vision. On the following electronic link: http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2015/03/08.
6- Al-Dulaimi, Hafez Alon Hammadi. 2012. "Party Democracy and Democratic Parties for the Case of Iraq". Journal of the College of Political Science - University of Baghdad. P. 268-269.
7- Al-Hariri, Jassim Younis. 2016. Regional and international competition in Iraq and its repercussions on foreign relations after the American occupation. Amman: Dar Janan for Publishing and Distribution.
8- Al-Issawi, Mithaq Manahi. 2018. Challenges of forming the next Iraqi government.
9- Al-Issawi, Muhammad Issa. 2013. The Impact of the Electoral System on Political Stability in Iraq (2003-2012). Master's Thesis. Middle East University - College of Arts.
10- Al-Maamouri, Sadiq Jabr. 2015. Terrorism and human development in Arab countries. No edition. Amman: Al-Radwan for Publishing and Distribution.
11- Al-Saadi, Ali Hussein Safih. 2013. The Mechanism of Public Policy Making in the Iraqi Parliament (A Case Study of Iraq after 2003). Master's Thesis (Unpublished). University of Nahrain - College of Political Science.

12- Al-Zubaidi, Hassan Latif. 2012. The Trilogy of Oil, Development and Democracy in Iraq. First Edition. Baghdad: Iraq Center for Studies.
13- Beetham, David and Kevin Boyle. 2007. Introduction to a Free and Just Democracy. Bahrain: Firadees Publishing and Distribution.
14- Dagher, Munqidh. 2018. Public Opinion Poll on the Iraqi Elections. On the following electronic link: https://www.washingtoninstitute.org/fikraforum.
15- Diamond, Larry. 2007. The Wasted Victory of the American Occupation of Iraq and the Faltering Efforts to Establish Democracy. Translated by: Gulf Research Center.
16- Fawzy, Sameh. 2015. Development, Security, Citizen Aspirations, and Different Policies. Ahwal Al-Masryia. Al-Ahram Foundation, Issue 56.
17- Hadi, Zahir Mohsen, and Naeem Hussein Kazar. 2016. "State and Citizenship: Towards a Composite Concept of Iraqi National Identity". Journal of the University of Babylon - College of Humanities.
18- Hafez, Abdul Azim Jabr. "Consensus in Iraq after 2003". Political and International Journal - Al-Mustansiriya University.
19- Helid, David. 2006. Models of democracy. Translated by: Fadel Jakter. Beirut: Institute of Strategic Studies.
20- Kazem, Ahmed Adnan. 2012. "The impact of conflicts of political wills on the Iraqi democratic experience after 2003". Journal of International Studies.
21- Lijphart, Arendt. 2006. Consensus democracy in a pluralistic society. Translated by: Hosni Zeina. Beirut: Institute of Strategic Studies.
22- Mahmoud, Mustafa. 2016. Migration in Iraq. Baghdad: My Country Center for Strategic Studies and Research.
23- Muhammad, Haifa Ahmed. 2012. The problem of Iraqi national identity. Political and international magazine. Issue 53.
24- Saber, Ali Sabah. 2014. The American occupation of Iraq and the problem of state building. Master's thesis. Middle East University - College of Arts and Sciences.
25- Sasa Post.٢٠١٦ . on the following website: www.sasapost.com.
26- Shadid, Mahdi Khalil. 2017. "The economic challenges of terrorism and the possibilities of drying it up with reference to the case of Iraq". Al-Muthanna Journal of Economic and Administrative Sciences.
27- United Nations / UNAMI data. 2016. on the following website: www.uniraq.org.